



عين

■ عبد الخالق كيطان
Abdul Khalek Qetan

من هم عشاق المجتمع الديمقراطي؟

من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يقود إلى نظام حكم ديمقراطي يلزم وجود طبقات من أبناء الشعب مستعدة للتعاطي مع قيم جديدة قد تنسف القيم القديمة. ومثل هذه الطبقات تحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ"قادة رأي" يؤمنون حقاً، وفعالاً لا قولاً، بأجديات العمل في المجتمعات الديمقراطية. ومثل هؤلاء القادة من المفترض أن يكونوا بعيدين تماماً عن إمكانية شرايهم من قبل السلطات.

ومن أبرز ملامح هؤلاء القادة ما يمكن اختصاره بـ"العفة الشخصية". إنها تقوم بتحسين الأفراد من أفات السلطة التي من الممكن أن يلوح لهم بها المستوطن بالسلطة. وهي تتمثل وتتبدى بأشكال مختلفة، منها شراء الذمم، أو إشراكهم في "حكة السلطة"، أو محاولة تكميم أفواههم، وربما نفيهم.

وفي التاريخ المعاصر ثمة الكثير من القصص حول أمثال هؤلاء. لقد ناضلوا، أو بالأحرى، افنوا سنوات أعمارهم في النضال من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي في بلدانهم. كثيرون تعرضوا للسجن والنفي والقتل. وآخرون لابتران، وأيضاً للتشهير. كما أن بعضهم حاولت السلطات شراء ذممهم. ولكنهم على الدوام يصنعون أمثلة بـ"العفة الشخصية".

لقد ناضل رجالاً ضد الدكتاتورية في بلد من بلدان هذه الأرض الواسعة، حاولا جهدهما الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي. وفي آخر الشوط بالنسبة لأحدهما تحقق الحلم بإسقاط الدكتاتورية والإسماك بالسلطة، فدعا صاحبه لاقتسام "حكة" السلطة، إلا أن الرجل الثاني رفض ذلك فضلاً الاستمرار في معركة تحرير الشعوب من جلاذيتها. كان مصير الأول: بناء ديكتاتورية جديدة مقيتة، بينما قتل الثاني بعد زمن قليل من رحيله بطريقة غامضة.

مثل هذه القضية تحدث على الدوام، وبالرغم من أنها قضية ليست متخيلة، بل هي واقعية وحدثت في زمان ومكان معينين، إلا أنها تتكرر كل يوم وفي أصعاف أخرى من هذا العالم الفسيع.

وفي الحالة العراقية، على سبيل المثال، يدعي كثيرون إنهم ناضلوا ضد الدكتاتورية سواء أكان نضالهم داخل العراق أو خارجه. ولما أسقطت الدبابات الأميركية هذه الدكتاتورية تقاسم هؤلاء السلطة في البلاد. الالاف في أمرهم جميعاً أنهم تتكروا بشكل تام للشعارات التي كانوا يرفعونها أيام "النضال" ضد الدكتاتورية. وهم يسعون بكل الوسائل إلى إقامة ديكتاتورية جديدة لو فسح لهم بعض المجال.

مثل هذه النماذج لا يمكن الوثوق بها. المجتمع الديمقراطي لا يحتاج إلى أمثال هؤلاء، لأنهم يفتقدون إلى "العفة الشخصية" التي تمثل الضامن الوحيد لبقائهم بصفة مناضلين ضد التخلف، ومناضلين لإقامة مجتمع ديمقراطي يقود إلى نظام حكم ديمقراطي. والحكمة تقول: من لا يؤمن بالديمقراطية كأسلوب حياة لن يؤمن بها كأسلوب حكم.

إن العراق قادر بالفعل على أن يلد قادة رأي مثل كثيرين نقرأ عنهم في بطون الكتب، وبالرغم من المخاطر التي تواجه مثل هذه الولادة، إلا أنها ممكنة دائماً. ولا يمكن التحويل على الأفكار التقليدية بهذا الخصوص، مثل تلك الأفكار التي تقول إن أمثال هؤلاء سيسطعون خارج العراق، أو أن البيئات الفقيرة قادرة على إنتاجهم. قادة الرأي، على الدوام، يولدون من المفاجأة، مظلماً يولدون من الحاجة إليهم، حاجة الناس والمجتمع والدولة.

ها نحن نعيش في ظل نظام حكم موصوف بـ"الديمقراطي"، ولكن: هل حقاً أننا مجتمع ديمقراطي مؤهل لأن يفرز نظاماً ديمقراطياً؟

على الأمانة العامة لمجلس الوزراء إن توافق على منح هذه الكلية إجازة التأسيس لاستيفائها الشروط اللازمة للتعليم الأهلي المسنونة بالقانون. وأفاد الحسناوي أن هناك مفارقة كبيرة لافتة للنظر تستدعي الحل القانوني العلمي الذي يثبت لكل ذي حق حقه حيث توجد جهتان مستقلتان تدعيان أنهما المؤسسة الحقيقية الرسمية لكلية الطف الجامعة وهما نقابة المعلمين فرع كربلاء مع مجموعة من الأساتذة المؤسسين بموجب الكتب الرسمية التي عرضوها على لجنة التعليم العالي بجلوس المحافظة والجهة الثانية شراكة كل من الأستاذة جيهان صاحب الربيعي والأستاذ حسن حميد الربيعي وهذه الجهة زارت المجلس واجتمعت معنا وقدمت شرحاً عن تفاصيل تأهيل الكلية المذكورة وسلمته نسخة من دليل الكلية العلمية التي تضم كليات الصيدلة وطب الأسنان والهندسة المدنية

ولكن السادة المعنوين بهذه الكلية لم يقدموا حتى الآن أي مستمسك رسمي يثبت سلوك المنهج القانوني المعروف لتأسيس الجامعات الأهلية مع وزارة التعليم العالي أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء مؤكداً أن على الجهة ذات الحق حسم اختلاط التسمية مع الجهة الأخرى والتأسيس مشيراً إلى أن كلية الطف الجامعة اسم معدل عن الكلية الدولية الأهلية بموجب الكتاب الرسمي (ج هـ/٢٠٦٧) في ٢٠١١/٤/١٧ والصادر من وزارة التعليم العالي إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

موضحاً أن الكلية مؤسسة من قبل نقابة المعلمين العراقيين فرع كربلاء مع مجموعة من الأساتذة حصراً وقد قدم هؤلاء المؤسسون طلباً رسمياً إلى وزارة التعليم واقتُرحت الوزارة بموجب الكتاب الرسمي الصادر منها بالعدد (ج هـ/٩٧٨) في ٢٠١١/٢/٢٧



طالبات جامعات في إحدى الكليات ... أرشيف

المناهج الدراسية اللازمة وغير ذلك مما يلزم تحقيقه من ضوابط القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ المعدل والخاص بالتعليم الأهلي وعند استحصل موافقة الأمانة العامة على مقترح الوزارة يصدر قراراً وزارياً يقضي بمنح إجازة التأسيس مشيراً إلى أن كلية الطف الجامعة اسم معدل عن الكلية الدولية الأهلية بموجب الكتاب الرسمي (ج هـ/٢٠٦٧) في ٢٠١١/٤/١٧ والصادر من وزارة التعليم العالي إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

موضحاً أن الكلية مؤسسة من قبل نقابة المعلمين العراقيين فرع كربلاء مع مجموعة من الأساتذة حصراً وقد قدم هؤلاء المؤسسون طلباً رسمياً إلى وزارة التعليم واقتُرحت الوزارة بموجب الكتاب الرسمي الصادر منها بالعدد (ج هـ/٩٧٨) في ٢٠١١/٢/٢٧

الرسمية، موضحاً أن هذه الكليات استغلت الوضع العام في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط النظام وراحت تعمل بما تشاء ولكن الآن الوضع اختلف وان العقوبات ستطالبهم ولكن هذا منوط بالسلطة التنفيذية التي سترفع لنا أسماء الكليات الأهلية الوهمية لكي تتخذ الإجراءات اللازمة بحقها. ويشير إلى أن وزارة التعليم العالي هي حلقة الوصل الرئيسية بين الجامعات والكليات الأهلية وبين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولا تكون الموافقة النهائية بمنح إجازة التأسيس إلا بمقتراح من وزارة التعليم العالي ويرفع إلى الأمانة العامة بوصي بمنح الإجازة الرسمية بعد استيفاء المؤسسة التعليمية الأهلية شروط التأسيس من عدم فتح باب القبول وتهيئة البنايات والملاكات التدريسية الوافية ووضع

بوجود يافطات تبين وجود كلية جديدة تحمل اسم كلية الطف الجامعة وهناك يافطة أخرى تقول انه سيتم افتتاح كلية الطف الجامعة أيضاً ولكن الاختصاصات تختلف فالأولى اختصاصاتها إنسانية والثانية علمية تجمع الطب والصيدلة والهندسية المدنية وهذا ما أثار الاستغراب. وتساءل أيضاً من المسؤول عن هذه الكليات ومن يسمح لها بالعمل وكيف تجيز لنفسها تعليق هذه يافطات في شوارع يمر عليها المسؤولون كل يوم. من جهته قال رئيس لجنة التعليم العالي والبحث العلمي في مجلس المحافظة الدكتور علي عبد الفتح الحسناوي انه سبق أن حذرنا المواطنين من مغبة الوقوع في حياثل مثل هذه الكليات مهما كان مصدرها وكنا نطالبهم بالتأكد من صحة حصولها على الموافقات

□ كربلاء / علي العلاوي

أبدى مواطنون تخوفهم من وجود كليات وجامعات في كربلاء غير مرخصة وهي تعمل في الضوء دون أن يتدخل أحد بمنعها من نهب أموال أبنائها الذين يبحثون عن فرص لتلقي العلم خارج ضوابط المؤسسات الحكومية أو للتعويض عما فاتهم من علم أو ظهور قبول في الكليات الحكومية غير الذي يرغبون به ويحملون في حين أشار مسؤول إلى وجود مثل هذه الكليات الوهمية ولكنها لن تكون بعيدة عن المساءلة. ويقول الطالب علي منعم المحمداوي من انه كان ضحية لواحدة من الكليات الأهلية التي استمرت بالعمل في وسط مدينة كربلاء لمدة أربع سنوات وكانت تمنح شهادات البكالوريوس بل وصل بها الأمر إلى أنها تمنح شهادتي الدكتوراه والماجستير وهذا ما شجعنا على الانضمام إليها بهدف الحصول على شهادة في الإعلام

ولكن تبين أنها غير معترف بها وتساءل كيف كانت هذه الكلية تعمل وكيف كان يمارس عميداً أو رئيسها العمل وهو أستاذ جامعي في جامعة كربلاء فضل ترك العمل التدريسي على أن يعمل في تجارة العلم. في حين قال محسن العلواني ان المشكلة أن جدران مديرية تربية المحافظة والجدران الأخرى كانت تشهد تعليق يافطات كبيرة عن كليات أهلية علمية وإنسانية ودينية وتبين أنها غير معترف بها ولكنها كانت تعمل لمدة عام أو عامين ثم تغلق الأبواب بعد أن تحصل على مال كثير.. ويشير أن من هذه الكليات كانت أسماء إسلامية وفقهية وبعضها علمية رصينة كان تدرس الصيدلة والطب والسياحة والآثار والإعلام وغيرها..

ويبين المواطن سلام البصري انه فوجئ في العطلة الصيفية الأخيرة

مجلس القضاء الأعلى يقرر تعديل قانون المحاكمات الجزائية

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس القضاء الأعلى أمس، الثلاثاء، أنه قرر رفع توصيات إلى مجلس النواب لإجراء تغييرات على قانون أصول المحاكمات الجنائية.

وقال المتحدث الرسمي باسم القضاء القاضي عبد الستار البيرقدار أن: مجلس القضاء الأعلى

سريع قانون أصول المحاكمات الجزائية مع التعديلات التي يرى مجلس القضاء ضرورية إلى مجلس النواب لتعديل قانون المحاكمات الجزائية والذي ينظم وضع المعتقل قبل تقديمه إلى المحكمة."

وأضاف البيرقدار ان "مجلس القضاء سيغير قانون أصول المحاكمات الجزائية لأنه يريد تحديثه والانتفاع من القوانين المحاكم الجزائية

في دول الاتحاد الاوربي في ادارة ملف المعتقلين وتسريع تقديمهم الي المحاكم."

وبيّن البيرقدار ان "مجلس القضاء الاعلى قام باستضافة عدد من القضاة والقانونيين في دول الاتحاد الاوروبي وعرض قانون المحاكمات الجزائية وكيفية تطبيقها والنهوض بها بما يتناسب مع تاريخ القضاء العراقي".

ويؤكد مجلس القضاء الاعلى إن جميع القرارات

إعلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصة أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علماً أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون \$ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون \$ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١% من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علماً أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أو طأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة ٥% من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين أنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد قبل سبعة أيام من موعد الغلق المثبت أدناه.

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للادوام الرسمي هو آخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tender which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance. & for more information against the requested documents. pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq).

Pls. note that. the price of a tender documents for offer that it's amount less than (1) million dollars is (60.500) Iraqi dinar unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121.000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers. a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks. kindly note. the payment way will be (as per tender conditions). the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders. the bidder whom will the tender will be relegated on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information. pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that. the conference specialized to answer the participant's questions with haled before 7 days from the closing date that specify bellow.

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date
1-	MOH-2011-LAB-39	Ipedfmic Influenza (مواد تشخيص الأنفلونزا والانفلونزا الوبائية)	5 /10/ 2011	25 /10 /2011

المدير العام